التحديات الاجتماعية والثقافية للطفل الإفريقي

د . محمد عبد الراضي محمود، د. سحر محمد إبراهيم غراب
مدرسا الأنثربولوجيا – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

مقدمة

يجب الإقرار والاعتراف بأن الأطفال يحتاجون إلى رعاية خاصة؛ بسبب ضعفهم البدني والانفعالي والنفسي، فكل حدث يقع على الطفل يؤثر على الفرد عندما يكبر؛ ومن ثم يؤثر على المجتمع برمته، فالأطفال الذين يعيشون في حالة نزاعات مسلحة، أو الذين يتشردون من منازلهم، أو الذين يعانون من سوء التغذية وسوء المعاملة، كل هذه العوامل تؤثر عليهم في نواحٍ عديدة، منها على سبيل المثال: توقف النمو الذهني، والإصابة بالكثير من الأمراض والأوبئة، ويصل الأمر في كثير من الأحيان إلى الموت.

لا يملك الطفل حق الدفاع عن نفسه، أو المطالبة بحقوقه والسعي وراء الحصول عليها والاستفادة منها؛ لذلك فإن الأطفال دائمًا يتطلبون أنواعًا مختلفة من الحماية، وهذا يجب توافره من الحكومات والدول بشكل مستمر وواضح، ويجب أن يحصل على الأولوية الأولى، أيًّا كان هذا الطفل ووعيه ومكانته داخل المجتمعات.

يوجد في الواقع الاجتماعي الذي نعيش فيه بعض الانتهاكات التي لا تقع إلا على الأطفال وحدهم، مثل الاستغلال الجنسي – استئصال الاعضاء التناسلية للفتيات (الختان) دون أخذ رأيهم، بجانب عدم وعيهم بما يحدث لهم، ولماذا، وغير مدركين مدى خطورة هذه الأفعال عليهم، كما أن هناك بعض الانتهاكات التي لا يملكون تجاهها قرارات الرفض أو القبول، فهي تُفرَض عليهم من قِبَل الواقع الاجتماعي والثقافي والأيكولوجي، فمثلًا نقص الغذاء وما يترتب عليه من أضرار صحية وجسدية كبيرة، ولا يملكون القدرة على توفير الغذاء لهم، فالقرار دائمًا للحكومات لتحقيق أهم احتياج من الاحتياجات الأساسية للإنسان بشكل عام، وللطفل بشكل خاص، هو توفير الغذاء المتكامل.

يجد الطفل نفسه مجرمًا أو مهددًا بالسجن على جرائم لم يرتكبها، بل يجد نفسه مجبرًا على اتخاذ هذا الطريق، ويظهر ذلك بوضوح على أطفال الشوارع، والأطفال التي تبيع في الطرق والمواصلات بأنواعها، فهم معرضون دائمًا للسجن والتشرد والموت.

يكاد يُجمع العلماء على أن من أهم الاحتياجات الخاصة بالطفل بعد العيش في مجتمعات مستقرة هو حق الحصول على الغذاء الكامل، وحق الحصول على الرعاية الصحية، وحق الحصول على التعليم، وهذا لا يتوفر للأطفال التي تعيش في حالات نزاع مسلح، أو حالات من الإهمال والتهميش من قبل الحكومات.

وبناءً على ما سبق تتناول هذه الدراسة التحديات الاجتماعية والثقافية للطفل الإفريقي من خلال المحاور التالية:

- الوضع الرهن للطفل الإفريقي.
- الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية للطفل الإفريقي.
- التحديات الاجتماعية للطفل الإفريقي (أطفال الشوارع – عمالة الأطفال).
- التحديات الثقافية للطفل الإفريقي (المجاعة وسوء التغذية).
- الخاتمة.

الوضع الراهن للطفل الإفريقي

وفقًا لمنظمة اليونيسف، يمثل الأطفال نحو (٢٥%) من المهاجرين في إفريقيا، أي أكثر من ضعف المعدل العالمي، و(٥٩%) من اللاجئين في الدول الإفريقية البالغ عددهم (٦.٨) مليون شخص هم من الأطفال، مشيرة إلى أن سكان إفريقيا من الأطفال المشردين يشملون (٦.٥) مليون مهاجر دولي، بما في ذلك (٤) ملايين لاجئ، و(٧) ملايين مشرد داخليًا[١].

وبحسب إحصائيات اليونسيف يموت حوالي (١٠.٦) مليون طفل سنويًا، منهم (٤.٦) مليون في القارة الإفريقية، وأغلب هذه الوفيات تحدث في الشهور الأولى من عمر الطفل، ويرجع العلماء ذلك إلى أن أكثر من (٧٠%) من وفيات الأطفال تحدث بسبب عدم قدرتهم على حق الحصول على الغذاء والرعاية الصحية، فأمراض الجهاز التنفسي والإسهال والملاريا والحصبة وسوء الغذاء والإيدز وغيرها من هذه الأمراض تسبب الوفاة للأطفال في إفريقيا[٢].

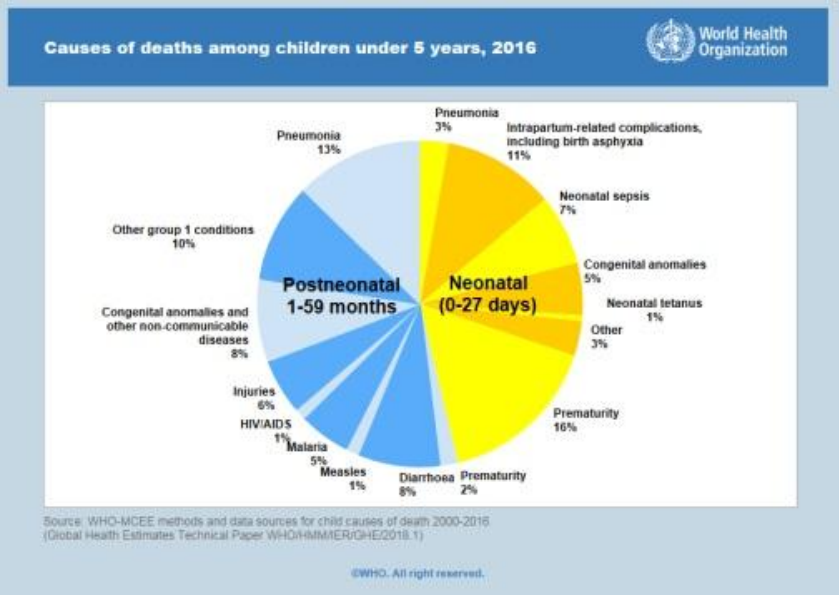

وفقًا لمؤشرات التنمية العالمية تعاني إفريقيا جنوب الصحراء من ارتفاع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وتتدرج الصومال ونيجيريا وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وسيراليون وغينيا ضمن البلدان التي تعاني من أعلى معدلات وفيات بين الأطفال

دون سن الخامسة، حيث تصل نسبة عدد الوفيات إلى (١٠٠) وفاة لكل (١٠٠٠) مولود حي[٣].

لا يملك الطفل حق التعبير عن الاحتياجات؛ وبالتالي ترجع حماية الأطفال والحفاظ على حقوقهم الاجتماعية والثقافية والقانونية والصحية والأمنية إلى الحكومات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية، ويجب أن يوضع هذا في أولوياته الأولى؛ لأن الطفل من حقه العيش في أمان واستقرار، وأن يتمتع بصحة ورفاهية.

الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية

حرصت الحكومات والمنظمات الدولية المختلفة على الاهتمام بوضع الطفل وحمايته من الأذى، بوضع قوانين واتفاقيات ومواثيق تعمل على تحقيق حصول الطفل على حقوقه وحمايته، فهناك اتفاقيات أدخلت في قوانينها مواد خاصة بحقوق الطفل، وهناك اتفاقيات أُعِدَّت منذ البداية لكي تخص الطفل فقط، مثل:

- **اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل**

تم التصديق على هذه الاتفاقية في أكتوبر ٢٠٠٠ من كل دول العالم، باستثناء دولتين فقط، وتؤكد هذه الاتفاقية على بعض القواعد والحقوق التي يجب الالتزام بها من قِبَل الحكومات للطفل، مثل: توفير التعليم، والرعاية الصحة، والحماية والاستقرار، ووضع إجراءات تساعد الآباء والأسر على حماية الطفل وتربيته .

تعتمد هذه الاتفاقية على بعض المبادئ العامة الأساسية، مثل:

عدم التمييز، ومبادئ المشاركة، ومصلحة الطفل الفضلى، وبقاء الطفل ونموه، وتنمية قدراته، وتوفير الحماية الأمنية.

- **الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل**

هي وثيقة رئيسة لتعزيز وحماية حقوق الطفل في منظومة حقوق الإنسان الإفريقية، تم اعتمادها في يوليو ١٩٩٠، ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر ١٩٩٩، وتعد الوثيقة الإقليمية الأولي بشأن حقوق الطفل.

يتكون الميثاق من (٤٨) مادة في قسمين، القسم الأول يتكون من (٣٠) مادة عن حقوق الطفل وحرياته وواجباته، والقسم الثاني يتكون من (١٨) مادة عن التزام الدول باتخاذ التدابير التشريعية؛ لضمان تنفيذ بنود الميثاق داخل الدولة.

يشترك هذا الميثاق مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في المبادئ العامة الأساسية، والتي سبق ذكرها، إلا أن هذا الميثاق أضاف بعض القضايا التي تخص القارة الإفريقية، مثل:

الأطفال تحت حكم العنصري، والممارسات الثقافية الضَّارة ضد الفتاة، والنزاعات الداخلية، والنزوح، وحقوق أطفال الأمهات المسجونات، والأطفال الفقراء، ووضعت تعريفًا للطفل في إفريقيا... إلخ.

من أهم المواد التي أقرها هذه الميثاق (نبذة عن بعض مواد الميثاق)

الجـزء الأول: الحقوق والواجبات

مادة (١): التزامات الدول الأطراف

٣ – لا يتم تشجيع أي عرف أو تقليد أو عادة ثقافية أو دينية تتناقض مع الحقوق والواجبات والالتزامات الواردة في هذا الميثاق، وحسب مدى هذا التناقض.

تثير هذه المادة عددًا من التساؤلات، وخاصة عندما نتحدث عن ختان الإناث، والذي يعتبر عادة ثقافية في كثير من المجتمعات الإفريقية، فمن الخطأ أن يتم مناقشته ووضعه ضمن الممارسات الدينية الإسلامية؛ وبالتالي يدخل ضمن القضايا التي يُحظَر مناقشتها في هذه المجتمعات.

فالختان عادة ثقافية تمارس في بعض الدول الإفريقية باعتبارها طقسًا من طقوس العبور يجب على الفتاة الخضوع لها؛ لكي تعبر من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ ، وهي عادة يصاحبها احتفالات وطقوس ثقافية واجتماعية تستمر عددًا من الأيام؛ وبناءً عليه يجب على الحكومات التي تحاول منع هذه الممارسة أن تضع في أولوياتها أن هذه الممارسة هي عادة ثقافية ترتبط بمعتقد ثقافي راسخ في وجدان الشعوب، ويجب عليها أن تقدم برامج لزيادة الوعي بمخاطر هذه الممارسة على المجتمع، وأن تقدم أفكارًا وحلولًا بديلة لطقوس العبور أولًا قبل أن تمارس تطبيق القانون عليهم؛ لأن ذلك عمل على زيادة المشكلة؛ بزيادة نسبة الوفيات لدي الفتيات، ولم يتم القضاء عليها حتي الآن بالرغم من وجود قوانين واتفاقيات، إلا أن هذه المشكلة يجب أن يعاد النظر في طريقة حلها من قِبَل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الرسمية.

من ضمن المواد التي أقرها هذا الميثاق أيضًا:

الجزء الأول: الحقوق والواجبات

مادة (٥): البقاء والتنمية

١- يكون لكل طفل حق أصيل في الحياة، ويحمي القانون هذا الحق.

٢- تكفل الدول الأطراف هذا الميثاق – إلى أقصى حد ممكن - بقاءً وحِمايةً وتنمية الطفل.

٣- لا يصدر حكم الإعدام في الجرائم التي يرتكبها الأطفال.

مادة (٦) الاسم والجنسية

١- يتم تسجيل كل طفل فور ولادته

لا يطبق هذا البند في كثير من الدول، وينتج عن هذا ضياع حقوق الطفل في المجتمع، فلا يوجد له حق في التعليم، ولا حق في الحصول على رعاية صحية، ولا حق العيش في أماكن مناسبة؛ وبالتالي ظهر أطفال الشوارع، والذين أصبحوا رجالًا وفتيات لهم ثقافتهم الخاصة، وأنشأوا تجمعاتهم التي أصبحت مصدر قلق كبير للحكومات والدول.

٢- يكون من حق كل طفل أن يكتسب جنسية

لا يطبق هذا البند في بعض الدول، نتج عن ذلك جماعات الـ (بدون)، بمعنى الذين لا يحملون أي جنسية، وهذا يسبب مشاكل كبيرة لهذه الدول.

مادة (٢١)

١- تتخذ الدول أطراف هذا الميثاق كافة الإجراءات المناسبة للتخلص من الممارسات الاجتماعية والثقافية الضارة التي تؤثر على رفاهية وكرامة ونمو الطفل السليم، وعلى وجه الخصوص:

أ. تلك العادات والممارسات الضارة بصحة أو حياة الطفل.

ب. تلك العادات والممارسات التي تنطوي على تمييز بالنسبة للطفل على أساس الجنس أو أي وضع آخر.

٢- يحظر زواج الأطفال وخطبة الفتيات والأولاد، وتُتَخذ الإجراءات الفعالة بما في ذلك – التشريعات - لتحديد الحد الأدنى لسن الزواج لتكون (١٨) سنة، والقيام بتسجيل كافة الزيجات في سجل رسمي إجباري.

لا تطبق هذه البنود في كثير من الدول، بل هناك مجتمعات لم تقم بوضع تشريعات لتحديد الحد الأدني لسن الزواج؛ ونتيجة لذلك انتشرت مشكلة زواج القاصرات، وما يصاحبها من مشكلات اجتماعية وثقافية وصحية داخل هذه المجتمعات.

قام الاتحاد الإفريقي بإنشاء لجنة في يوليو ٢٠٠١ لرصد أعمال الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، ومتابعة إجراءات تنفيذ القواعد والبنود داخل الدول الأطراف الموقعة على هذا الميثاق، ولتقديم المقترحات لتسهيل تطبيق بنود هذا الميثاق[٤].

التحديات الاجتماعية للطفل الإفريقي (أطفال الشوارع–عمالة الأطفال)

تمهيد

يعتبر الفقر هو القاسم المشترك في التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجه المجتمعات بشكل عام، والطفل بشكل خاص، فهو العامل الذي يمنع الطفل من حق حصوله على الغذاء، وحق حصوله على التعليم، وحق حصوله على الصحة، وحق حصوله على الحياة الكريمة، فالفقر هو الذي أدى إلى ظهور عمالة الأطفال، وظهور الإتجار بهم، والتعرض لسوء التغذية، وظهور مشكلة الزواج المبكر، فهو العامل الأساسي والرئيس للكثير من المشكلات التي يتعرض لها الطفل، وخاصة الطفل الإفريقي. وفي ضوء ما تقدم سوف نوضح أنماطًا للتحديات التي تواجه الطفل الإفريقي، وهي كما يلى:

١- ظاهرة أطفال الشوارع

تعد ظاهرة أطفال الشوارع من الظواهر الاجتماعية المهمة، والآخذة في النمو والتزايد، ليس فقط بين بلدان العالم الثالث، وإنما أيضًا بين الدول المتقدمة؛ حيث أكدت نتائج الدراسات السابقة أن ظاهرة أطفال الشوارع لا توجد فقط في الدول الفقيرة التي تعانى من عدم القدرة على إشباع احتياجاتها الأساسية، ولكن توجد أيضًا في تلك الدول التي تعانى من الرفاهية المفرطة، ولكن أسباب تنامي وتزايد الظاهرة تختلف إلى حد كبير من دولة إلى دولة أخرى.

والجدير بالذكر هنا أن لأطفال الشوارع مسميات كثيرة تطلق عليهم في مجتمعاتهم الإفريقية؛ فنجد في الكاميرون يسمونهم (الصيصان) بمعنى الكتاكيت، كناية عن كثرة عددهم، وفي مصر يطلق عليهم مثلاً (السوس) إشارة إلى تشابه ظروفهم وسماتهم مع

السوس، فهم صغار الحجم، وأكثر انتشارًا منهم، وفي السودان يطلقون عليهم (الشماسة) بمعنى أنهم يسيرون كثيرًا في الشمس، وفي اليمن يسمونهم (المتسولون الصغار)، وفي المغرب يطلقون عليهم (أبناء الجوع) دلالة على أنهم ينتمون إلى أسر تعاني من الفقر الشديد(٥).

الأمر الذي له بدوره دلالة اجتماعية كبيرة على نظرة مجتمعاتهم إليهم، فإذا كانت هذه مسميات تعكس الثقافة المحلية السائدة في كل مجتمع إلا أنها تعكس الطبيعة الهامشية المشتركة لأطفال الشوارع، ويتضح لنا أن هذه التسميات ترصد لنا النظرة الدونية والسلبية من قِبل أفراد المجتمع لهذه الفئة من الأطفال.

مفهوم أطفال الشوارع

عرفت (منظمة الأمم المتحدة) في عام ١٩٨٦المفهوم على أنه: أي طفل ـ ذكرًا كان أو أنثى ـ يتخذ من الشارع (بما يشتمل عليه المفهوم من أماكن مهجورة... إلخ) محلًا للحياة والإقامة، دون حماية أو إشراف من جانب أشخاص راشدين(٦).

كما عرَّفه (أبو بكر مرسي) بأنه: أولئك الأطفال الذين يقعون في المدى العمري ما بين (٨ ـ ١٢) عامًا، ويقضون كل أو معظم أوقاتهم يجوبون الشوارع والطرقات بعيدًا عن الأسرة(٧).

وأشار (المجلس القومي للطفولة والأمومة) إلى أن: مصطلح (أطفال الشوارع) بالمفهوم العام يعني الطفل الذي يظل فترات طويلة في الشارع، سواء كان يعمل أعمالًا هامشية مثل: مسح زجاج السيارات، وجمع القمامة، أو بيع السلع التافهة، أو يقوم بالتسول لجلب الدخل، أو مخالطة أصدقاء السوء، أو يعمل أعمالًا غير قانونية (كالدعارة) وغيرها، أو يقوم بأعمال عدوانية تجاه المارة والمرافق العامة. وعادة ما يفتقر هؤلاء الأطفال إلى من يقوم بتربيتهم أو بتوجيههم إلى أنماط سلوكية وأخلاقية سليمة. وفي كل الأحوال فإن هؤلاء الأطفال غالبًا ما ينقسمون إلى ثلاثة أنماط من العلاقات الأسرية، وهي:

١ـ أطفال لهم علاقة بأسرهم، ويعودون إليهم يوميًا للمبيت.

٢ـ أطفال اتصالهم ضعيف بأسرهم، يذهبون إليهم كل حين وحين.

٣- أطفال ليس لهم علاقة بأسرهم؛ إما لفقدانهم بالموت أو بالطلاق، أو لهجر أسرهم، وغالبًا ما يبيت هؤلاء الأطفال في أماكن متعددة متفرقة مثل الشارع أو الحوانيت أو عند الأصدقاء ، وعادة لا يوجد لهم مأوى محدد منتظم يلحق إليه بشكل يومي[٨].

أما القانون المصري فقد أضاف بعدين مهمين لتعريف طفل الشارع، وهما: البعد الزمني، وحالات الانحراف التي يمكن أن يمارسها هؤلاء الأطفال، فهو الطفل المعرض للانحراف إذا لم يبلغ من العمر (١٨) عامًا ووُجِد في إحدى الحالات الآتية:

١- إذا وُجد متسولاً، ويعد من أعمال التسول عرض سلع أو خدمات تافهة أو القيام بأعمال بهلوانية، وغير ذلك مما لا يصلح موردًا جديًا للعيش.

٢- إذا مارس جمع أعقاب السجائر، أو غيرها من الفضلات أو المهملات.

٣- إذا قام بأعمال تتصل بالفسق أو الفجور أو الدعارة أو القمار أو فساد الأخلاق أو المخدرات، أو بخدمة من يقومون بعمل هذه الأعمال.

٤- إذا اعتاد المبيت في الطرقات أو في الأماكن غير المعدة لذلك، أو لم يكن له محل إقامة مستقر.

٥- إذا خالط المعرضين للانحراف أو المشتبه فيهم، أو من اشتهر عنهم سوء السير أو فساد الأخلاق.

٦- إذا اعتاد الهرب من معاهد التعليم والتدريب.

٧- إذا كان سيئ السلوك، ومارقًا من سلطة أبيه أو وليّه أو من سلطة أمه.

٨- إذا لم يكن له وسيلة مشروعة للعيش، أو لا يوجد له عائل مؤتمن[٩].

المخاطر التي يتعرض لها أطفال الشوارع (رؤية في ضوء الإتجار بالبشر)

أطفال الشوارع هم الأكثر عرضة للإتجار بهم، فهم الأطفال القادمون من أسر فقيرة، والذين يفتقدون الفرص لتحسين أحوالهم الاقتصادية، وهؤلاء الذين يحصلون على درجة متواضعة من التعليم، مضافًا إليهم عنصر النوع الاجتماعي، والتفرقة العنصرية أو العرقية، أو حالات عدم الاستقرار المصاحبة للصراعات العسكرية أو الحروب المدنية، فإنها تخلق جوًا مثاليًا لانتعاش تجارة الأطفال، وإذ لم يتم التوجه إلى هذه العوامل، فإن نجاح هذه المساعي المباشرة لإيقاف الإتجار بالأطفال ستكون محدودة للغاية[١٠].

والجدير بالذكر هنا أن أساليب الإتجار مع أطفال الشوارع لا تتوقف فقط على حد الاستغلال الجسدي والأعمال المنافية للآداب، وإنما ترتبط بصور أخرى مختلفة سوف نتعرض لها بشيء من الإيجاز:

صور الإتجار التي يتعرض لها طفل الشارع يوميًا:

١- تأتي لنا الصورة الأولى للإتجار بأطفال الشوارع في الحياة اليومية، من الشباب الأكبر سنًا في الشارع، حيث يكونون مصدرًا لتقديم التسهيلات والحماية وتوفير فرص الكسب، ومن ثَم يمارسون سلطاتهم عليهم في نظير ما يحصلون عليه من أموال، أو استغلالهم في السرقة والتسول، وتوزيع المخدرات.

٢- ثاني صورة للإتجار في الحياة اليومية بالنسبة للبنات، فهن يمارسن الجنس مع الأطفال الكبار بدون أجر - بإرادتهن أو بالإكراه - نظير حمايتهن، أو نظير تقديم أماكن للنوم أو مأوى، وأحيانًا تتزوج ما يسمونه (زواجًا عرفيًا) من أجل توفير مكان تعيش فيه(*).

٣- ثالث صور الإتجار في الحياة اليومية هي قيام الأطفال بالعديد من الخدمات لأصحاب بعض المقاهي والمحلات، مثل التنظيف، أو غسل الأواني، أو عمل خدمات ومشتريات، وذلك نظير أن يسمح لهم بالنوم في المكان الذي يملكونه.

٤- رابع صور للإتجار في حياة الطفل اليومية عندما يقوم المعلم (البلطجي)، وهو الشخص الأكبر سنًا، ويقود مجموعة أطفال للشارع بأخذ إتاوة منهم، وتختلف أشكالها، حيث تبدأ بالسجائر والمخدرات، ثم المال، وأحيانًا يدفعهم إلى سرقة بعض الأشياء مثل المحلات والسيارات وغيرها، وذلك نظير أن يتركهم في الشارع دون التعدي عليهم.

٥- خامس صور للإتجار اليومي للأطفال استخدامهم لبيع دمائهم رغم ما يعانون من الأنيميا وسوء التغذية، إذ يأخذهم أحد البلطجية للمستشفى، ويأخذ عليهم قدرًا من المال نتيجة تبرعهم بالدم.

٦- سادس صور الإتجار اليومي لأطفال الشوارع إجبارهم على أعمال تتعلق بالدعارة والفجور، وبخاصة البنات(١١).

أساليب الاستغلال والمخاطر التي يتعرض لها طفل الشارع

إن النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي ساد في المجتمع المصري منذ سنوات قد ساهم في زيادة وانتشار مشكلة أطفال الشوارع، والإتجار بهم، واستغلالهم في أداء بعض الأدوار والأعمال الدنيا التي لا تتطلب مهارات متميزة؛ مما ساعد على خلق طبقة من مستغلي الطفولة المشردة، ودفعها إلى الاشتراك في العديد من أنواع الممارسات الإجرامية المختلفة، ومن هذا المنطلق يتعرض هؤلاء الأطفال للعديد من المشاكل والسلبيات والمخاطر والإتجار التي انعكست عليهم وعلى المجتمع بأسره، والتي تتلخص في:

١- التسرُّب، وعدم الالتحاق بالتعليم

يعد التسرُّب من التعليم وعدم الالتحاق به من أهم خصائص وسمات أطفال الشوارع، وقد يرجع هذا إلى عاملين، وهما:

- افتقاد هؤلاء الأطفال إلى الرعاية الأسرية المشجعة للاستمرار في التعليم أو الالتحاق به، فهم عادة ما ينتمون إلى أسر مفككة فقيرة غير سوية؛ مما يساعدهم على الهرب أو عدم الالتحاق بالمدرسة نهائيًا.
- النظام التعليمي في كثير من الدول النامية يبدو نظامًا متخلفًا، فحكومات الدول النامية حريصة كل الحرص على تقليد النموذج التعليمي الغربي، وعلى استيعابها لجميع الأطفال، فالفصول تضم من (٥٠ - ٨٠) تلميذًا لكل معلم؛ ولذلك تنتشر ظاهرة المتسربين، كما أن مضمون التعليم كثيرًا ما يكون مَثارًا للتساؤلات، فهو لا يناسب الأطفال الفقراء، فالمضمون قائم على قيم الطبقات المتوسطة في الغرب، إن التلاميذ والآباء على السواء يعتبرون الدبلوم أو شهادة إنهاء المدرسة بمثابة جواز السفر للحصول على دخل مضمون يأتيه من وظيفة حكومية[١٢].

٢- وراثة الفقر والمكانة المهنية المنخفضة

غالبًا ما ينتمي هؤلاء الأطفال إلى أسر من فئات اقتصادية واجتماعية ومهنية منخفضة؛ الأمر الذي يؤدي إلى وراثة الفقر والمهنة التي نشأوا عليها في أسرهم، وبذلك يصبح مجالهم في تحسن مستواهم الاقتصادي والاجتماعي ضعيفًا، حيث تنحصر طموحهم في حدود متدنية.

٣- الاستغلال، والإتجار الجنسي

أخطر ما يتعرض له أطفال الشوارع، وبخاصة الإناث هو الإتجار، والاستغلال الجنسي، سواء من العصابات، أو الأفراد المستغلين من قِبَل مرتكبيها، أو الوسطاء، وهو ما يأخذ أشكالًا مختلفة بين الاغتصاب والممارسات غير الشرعية، وتواجه بنات الشوارع مصيرًا مفزعًا مع أبناء مجهولي النسب، لا يعترف بهم آباؤهم حتى إن دلت الأم عليه(١٣).

ولقد أكدت العديد من البيانات والبحوث والدراسات السابقة عن وجود علاقات عديدة ومباشرة من الاستغلال الجنسي وأطفال الشوارع، حيث يساعد على هذا تدني ظروفهم الاجتماعية، وافتقارهم للرعاية الأسرية التي تجعلهم غير واعين لمدى خطورة هذه الممارسات، وتؤدي إلى الأمراض النفسية، والإصابة بأمراض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، وغير ذلك من الأمراض التناسلية، بالإضافة إلى ذلك يصبح هؤلاء الأطفال رهائن لواقع مشوَّه يسود فيه الضعف وفقدان الثقة بالآخرين، والإحساس بالعار والنبذ من قِبَل المجتمع.

"فلقد أصبح بغاء الأطفال أمرًا عاديًا مثل بغاء البالغين؛ لأن تجارة الجنس جزء لا يتجزأ من مشكلة أطفال الشوارع في العالم؛ والسبب في ذلك يرجع في المقام الأول إلى أنهم أطفال بلا حماية أو رعاية أو إرشاد، والثاني أنهم يعتبرونها مهنة مثل المهن الأخرى التي يحترفونها كالتسول وغيرها؛ ولذلك فتَفَهُّم الاستغلال الجنسي لأطفال الشوارع يكون من خلال تَفَهُّم طبيعة ديناميكيات العلاقات القائمة في مجتمعات الشارع بين هؤلاء الأطفال سواء الذكور والإناث، والآخرين الذين يتعاملون معهم من أفراد المجتمع(١٤).

٢- ظاهرة عمالة الأطفال في إفريقيا

تشهد القارة الإفريقية أكبر نسبة عمالة للأطفال حول العالم؛ حيث تشير الإحصاءات إلى أن هناك (١٨٦) مليون طفل يعملون في القارات الست، منهم في إفريقيا وحدها (٨٠) مليون طفل، يعملون في أعمال خَطِرَة، ويُجنّدون في الجيوش، ويقعون فريسة للفصائل المتقاتلة، ويكونون ضحية لغياب الأمن، وسوء الأحوال الاقتصادية، واندلاع الصراعات العرقية والقبلية.

وقد أشارت دراسة أجراها مكتب منظمة العمل الدولية في ٢٠٠٢ إلى أن دول إفريقيا جنوب الصحراء تشهد معدلات مرتفعة لعمالة الأطفال، وأن نسبة (٤١%) من هؤلاء الأطفال يعملون في النشاطات الاقتصادية، ومعظمهم في القطاع الزراعي. وأوضحت

الدراسة أن (٤٨) طفلًا أو نسبة (٢٣%) من العمال الأطفال في العالم يوجدون في القارة الإفريقية، وأن الأطفال العاملين دائمًا تكون أعمارهم أقل من (١٥)عامًا، وأشارت (منظمة العمل الدولية) إلى أن مشكلة عمالة الأطفال مشكلة خطيرة، وأن (٣٥٢) مليون طفل تتراوح أعمارهم بين (٧ – ١٧) عامًا يشتغلون في النشاطات الاقتصادية، وأن حوالي (٢٤٦) مليون طفل من العدد السابق يعملون في ظروف عمل غير مقبولة، بينما يتعرض (١٧٩) مليونًا من هؤلاء الأطفال إلى أنواع قاسية من المعاملة التي تُعَرِّض حياتهم الجسدية والعقلية للخطر(١٥).

كما تعد ظاهرة عمالة الأطفال، وهي جزء من الظاهرة الأوسع، وهي (أطفال الشوارع) ـ واحدة من المشكلات الخطيرة التي تواجه المجتمعات في كثير من بلدان العالم، خاصة الفقيرة والمتخلفة منها، والمتمركزة جنوب الكرة الأرضية، وباتت مصدر قلق وتحدٍ بالنسبة لكثير من أنظمة هذه الدول، إضافة إلى العديد من الهيئات ذات الطابع المحلي والعالمي التي أخذت على عاتقها حماية الأطفال بتبني أنشطة وسياسات وبرامج عمل تهدف إلى مساعدة هذه الدول على إيجاد الحلول والعلاجات التي من شأنها الحد من ظاهرة أطفال الشوارع وعمالتهم، كـ (منظمة اليونيسيف)، و(المنظمة العالمية لحقوق الإنسان)، و(المنظمة العالمية للتربية والتعليم). وتشير بعض المنظمات العالمية المستقلة إلى أن عدد الأطفال المنخرطين بأسواق العمل على مستوى العالم يقدر بنحو (٣٠٠) مليون طفل، وأكثر من (٩٠%) منهم يوجدون بإفريقيا وآسيا. وعن مكتب منظمة العمل الدولية عام ١٩٩٦ تشير الإحصاءات إلى (٢٥٠) مليون طفل عامل في فئة عمرية بين (٤ – ١٤) سنة على مستوى العالم، للقارة الآسيوية حصة الأسد فيها بـ (٦١%)، ثم إفريقيا بـ (٣١%). ففي مصر بلغت نسبة الأطفال العاملين بالشوارع (٤١,٦%).

والجدير بالذكر هنا أن التسارع الصناعي والتجاري، وضرورة انتشار السلع وتسويقها عبر أنحاء العالم في وقت قياسي، حتم على أرباب العمل الاستعانة واستغلال الأطفال للقيام بنشاطاتهم؛ مما دعا إلى ظهور أصوات منددة تطالب بحماية الطفولة، مثل: (المنظمة العالمية للتشغيل) (O.I.T)، و(المكتب الدولي للعمل) (B.I.T)، و(المجلس العربي للطفولة والتنمية)، و(صندوق الأمم المتحدة لحماية الطفولة) (V.N.T.C.E.F)، إضافة إلى كثير من التنظيمات المحلية والمنظمات الوطنية لحقوق الطفل. وعلى الرغم من تجريم القانون لعملية استغلال الطفل وتشغيله، إلا أن نسبة الأطفال العاملين في تزايد

مستمر، حيث بلغ عددهم أكثر من (٣٠٠) مليون طفل عامل عبر العالم، يتواجد (٩٠%) منهم في آسيا وإفريقيا، وبلغ عددهم في الدول العربية (١٣) مليون طفل، كان للجزائر فيها حصة الأسد، بما يقارب (٢) مليون طفل عامل.

التحديات الثقافية للطفل الإفريقي (سوء التغذية، والأمن الغذائي)

يعتبر سوء التغذية، والأمن الغذائي عاملًا حاسمًا وتحديًا أمام بقاء الأطفال على قيد الحياة في معظم البلدان الإفريقية، حيث ارتبطت نقص المياه وسوء التغذية وسوء المعيشة بارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال في إفريقيا.

وفقًا لمنظمة اليونيسف يتأثر ما يقدر بنحو (١٦) مليون طفل تحت سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، وهولاء الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد عرضة للوفاة بتسع مرات أكثر من الأطفال الذين يحصلون على غذاء جيد، حيث إن الاطفال الذين يعانون من سوء التغذية هم أضعف من أن يبقوا على قيد الحياة.

يؤدي سوء التغذية المزمن في وقت مبكر من حياة الطفل إلى توقف النمو، مما يحرم أجسام الأطفال وعقولهم من النمو، والوصول إلى قدراتها وإمكاناتها الكاملة. فالأضرار الناجمة عن وقف النمو أو إعاقته لا يمكن تفاديها، ولها عواقب بعيدة المدى تتراوح ما بين تدني الأداء المدرسي إلى انخفاض التحصيل المستقبلي، وصولًا لحالات الوفاة، وعلى الصعيد العالمي يعاني (١٥٩) مليون طفل دون سن الخامسة من عدم اكتمال النمو، حيث غالبًا ما يكون هؤلاء أطفالًا لأشد الأسر فقرًا في العالم؛ مما يجعل عدم اكتمال النمو "التقزم" علامة رئيسة للفقر وعدم المساواة.

ويجب الإشارة إلى بعض المفاهيم الأساسية، فيُشير مفهوم سوء التغذية إلى "النقص أو الزيادة أو عدم التوازن في واحد أو أكثر من العناصر الغذائية لدى الشخص، لفترة طويلة، بشكل نسبي أو مطلق"، أما الجوع المستتر فيُعرَف بعدم حصول الأطفال على ما يكفيهم من المعادن والفيتامينات، ويشير "التقزم" إلى قصر القامة بالنسبة إلى العمر، ويعتبر شكلًا من أشكال نقص التغذية، ومصطلح الهزال هو انخفاض الوزن بالنسبة إلى العمر. أما سوء التغذية الحاد هو الشكل الأبرز لنقص التغذية، ويظهر على وجه الطفل وهيكله العظمي، ويتطلب معالجة عاجلة ليتمكن الطفل من البقاء[١٦].

فسوء التغذية هو انتهاك لحق الطفل في البقاء والنمو، وغالبًا ما تبقى نتائجه مستترة حتى فوات الأوان. فالهزال الشديد الذي يؤثر على الجلد والعظام يكون ناتجًا عن سوء التغذية

الحاد، ويشكل تهديدًا مباشرًا للبقاء، حيث توفي في عام ٢٠١٤ حوالي (٥٠) مليون طفل تحت سن الخامسة، بالإضافة إلى (١٦) مليون طفل كانوا يعانون من الهزال الحاد.

يبلغ معدل خسارة الدخل على امتداد الحياة المرتبط بالتقزّم (١,٤٠٠) دولار لكل طفل، ولكنه قد يتجاوز (٣٠,٠٠٠) دولار في البلدان الأكثر ثراءً. أما الخسائر الاقتصادية في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل الناجمة عن الأمراض المتعلقة بزيادة الوزن والسِّمنة، بما فيها أمراض القلب والسرطان والسكري والأمراض التنفسية المزمنة، فستتجاوز (٧) تريليونات دولار خلال الفترة ٢٠١١ـ٢٠٢٥[١٧].

تعد قارة إفريقيا من أكثر القارات العالم التي تعاني من مشكلة انعدام الأمن الغذائي (انظر شكل رقم ١).

شكل رقم (١)

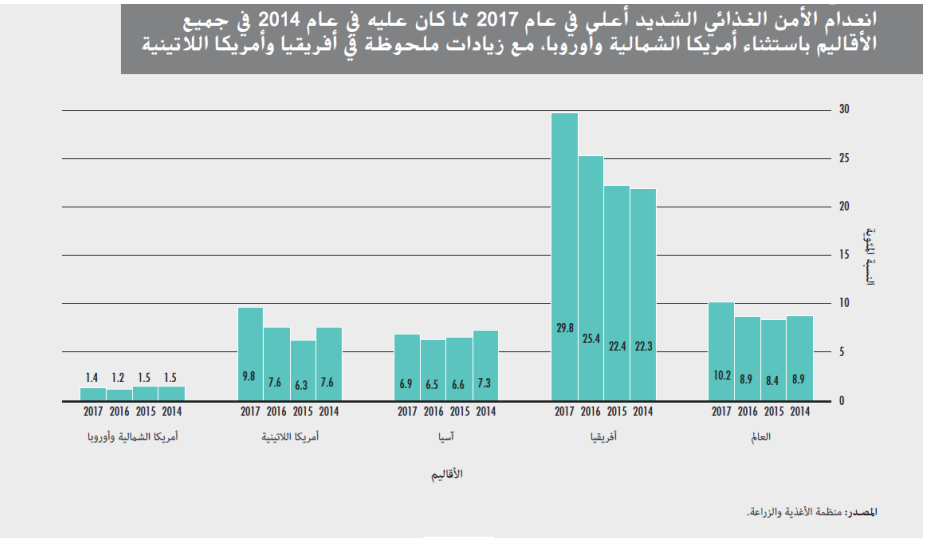

يعاني أكثر من ٢٣% من الأطفال في إفريقيا جنوب الصحراء من سوء التغذية (انظر جدول رقم ١).

جدول رقم (١)

معدل انتشار النقص التغذوي في إفريقيا ٢٠١٦-٢٠١٧

	٢٠١٦	٢٠١٧
إفريقيا	١٩.٧	٢٠.٤
إفريقيا الشمالية	٨.٥	٨.٥
إفريقيا جنوب الصحراء	٢٢.٣	٢٣.٢
إفريقيا الشرقية	٣١.٦	٣١.٤
إفريقيا الوسطى	٢٥.٧	٢٦.١
الجنوب الإفريقي	٨.٢	٨.٤
إفريقيا الغربية	١٢.٨	١٥.١

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وبحسب التقارير فإن هذه النسب في زيادة مستمرة؛ بسبب أن ما يزيد عن (١٥) مليون شخص يواجه خطر المجاعة من منطقة الساحل فقط.

ولقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي في إفريقيا جنوب الصحراء من (٢٢١.٩) مليون شخص في عام ٢٠١٧ إلى (٢٣٦.٥) مليون شخص تقريبًا في عام ٢٠١٧، ومرشح لارتفاع أكثر من ذلك بسبب التغيرات المناخية التي تمر بها هذه المنطقة (انظر جدول رقم ٢)

جدول رقم (٢)

	٢٠١٦	**٢٠١٧**
إفريقيا	٢٤١.٣	٢٥٦.٥
إفريقيا الشمالية	١٩.٥	٢٠.٠
إفريقيا جنوب الصحراء	٢٢١.٩	٢٣٦.٥
إفريقيا الشرقية	١٢٩.٦	١٣٢.٢
إفريقيا الوسطى	٤٠.٨	٤٢.٧
الجنوب الإفريقي	٥.٢	٥.٤
إفريقيا الغربية	٤٦.٣	٥٦.١

عدد الأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي ٢٠١٦-٢٠١٧ بالملايين، نلاحظ أن أعلى عدد أشخاص يعانون من النقص التغذوي كما سبق الإشارة من قبل مَن هم منتشرون في إفريقيا جنوب الصحراء، أما أقل نسبة أشخاص يعانون من النقص التغذوي منتشرون في الجنوب الإفريقي، مع وجود مؤشر لزيادة عدد الأشخاص.

ويقول "مانويل فونتين"، مدير قسم البرامج الطارئة في اليونيسف، "بصرف النظر عن كمية الغذاء التي يأكلها الطفل المصاب بسوء التغذية، فإن صحته لن تتحسن إذا كانت المياه التي يشربها غير مأمونة". فالمياه غير المأمونة قد تسبب الإسهال، الذي يمكنه أن يمنع الطفل من الحصول على المغذيات التي يحتاجها للبقاء؛ مما يؤدي إلى سوء التغذية في نهاية المطاف. كما أن الأطفال المصابين بسوء التغذية أكثر عرضة للإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه، من قبيل الكوليرا. وعلى مستوى العالم، ثمة حوالي (٢.١) بليون شخص لا تتوفر لهم مياه مأمونة.

الخاتمة

يعيش الطفل الإفريقي أوضاع سيئة، ويتم استغلاله بشكل سلبي، ولا تزال حقوقه تُنتَهَك أو يُتَغاضَى عنها في كثير من الأحيان، رغم أن العديد من الدول الإفريقية صدَّقت على معاهدات دولية متعلقة بحقوقه ورفاهيته، ولكن يظل تنفيذ هذه المعاهدات العائق والتحدي الذي يقف أمام الطفل في إفريقيا بشكل خاص.

للطفل حق في الحياة.. للطفل حق في الحصول على الرعاية الصحية.. للطفل حق في الحصول على الأمان والاستقرار.. للطفل حق في الحصول على التعليم.. للطفل حق في الحصول على الغذاء.. للطفل حق في توفير كل هذه الاحتياجات من قِبَل المجتمعات والحكومات ومنظمات المجتمع المدني وغير الرسمي.

المراجع:

١. https://www.unicef.org/ar/%D٨٪A٣٪D٨٪A٨٪D٨٪AD%D٨٪A٧%D٨٪AB-%D٩٪٨٨٪D٨٪AA%D٩٪٨٢٪D٨٪A٧٪D٨٪B١٪D٩٪٨A%D٨٪B١

٢. Child survival: astrategy for the Africon Region, WHO ragional office for Africa (٢٠٠٧).

٣. https://data.albankaldawli.org/indicator/SH.DYN.NMRT

٤. تقرير: الفقر والجوع والنزاعات تحرم الطفل الإفريقي حقه في الحياة الكريمة،٢٠١٠، منظمة اليونسيف، وللمزيد انظر: موقع الاتحاد الإفريقي على الرابط : https://au.int/ar/node/٣٥٨٧

٥. سامى عسر: أطفال الشوارع: الظاهرة والأسباب، دراسات استراتيجية مستقبلية، جامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشئون الاجتماعية، إدارة الطفولة، أبريل ٢٠٠٠، ص ٨.

٦. Elena Volpi, Street Children: Promising Practice and Approach, World Bank institute, USA, Washington, ٢٠٠٢, p٣.

٧. أبو بكر مرسي محمد مرسي: ظاهرة أطفال الشوارع، رؤية عبر حضارية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠١، ص ٤٥.

٨. المجلس القومي للطفولة والأمومة: أطفال في ظروف صعبة (الأطفال العاملون وأولاد الشوارع)، القاهرة ، ١٩٩٧، ص ٦.

٩. أحمد وهدان: الأنماط الجديدة لتعرض الأطفال للانحراف (أطفال الشوارع)، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٩، ص ١٢٥.

١٠. علياء رضا رافع: تفعيل حقوق الإنسان، وإيقاف الإتجار بأطفال الشوارع، ورقة مقدمة في ورشة عمل بعنوان "أولاد الشوارع وحقوق الإنسان في إطار الإتجار بالبشر"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٩، ص ٧.

١١. عزة علي كريم: أطفال الشوارع بين الإتجار وفقدان الهوية، ورقة مقدمة في ورشة عمل بعنوان "أولاد الشوارع وحقوق الإنسان في إطار الاتجار بالبشر"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٩، ص ١٩.

١٢. آمال عبد السميع مليجي أباظة: الأطفال والمراهقون المعرضون للخطر، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٣، ص ٢٥.

١٣. منى السيد حافظ عبد الرحمن: أطفال الشوارع في المجتمع المصري: تحليل سوسيولوجي، ورقة عمل مقدمة في المشروع البحثي "أطفال الشوارع بين المواجهة والعلاج"، جامعة عين شمس، وقطاع العلوم الاجتماعية، المجلد الأول ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص ١٨٨.

١٤. سحر عبد الغني: نظرة واقعية لإساءات طفل الشارع، ورقة عمل مقدمة في المشروع البحثي "أطفال الشوارع بين المواجهة العلاج"، جامعة عين شمس، قطاع العلوم الاجتماعية، المجلد الأول، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص ٥٤١.

١٥. محمد سليمان الزواوي: قراءات إفريقية، ٢٠١٩.

١٦. https://features.unicef.org/ar/state-of-the-worlds-children-٢٠١٩-nutrition/index.html

١٧. https://www.unicef.org/ar/%D٨٪A٣٪D٨٪A٨٪D٨٪AD%D٨٪A٧٪D٨٪AB-%D٩٪٨٨٪D٨٪AA%D٩٪٨٢٪D٨٪A٧٪D٨٪B١٪D٩٪٨A%D٨٪B١

(*) في واقع الأمر لا يوجد زواج عرفي بالمعنى الرسمي، وإنما هو مجرد تقنين للانحرافات الأخلاقية التي تجري في الشارع.